



تقرير التطورات في الاقتصاد الكلي

يوليو 2026

جدوى للاستثمار
Jadwa Investment



أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة تحسنت مستويات النشاط الاقتصادي، مع كيف الاقتصاد

- سيؤثر الصراع بين الولايات المتحدة وإيران سلباً على كل من الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في عام 2026، لكن الاقتصاد يشير إلى قدر من المرونة، ومن المتوقع أن يعاود النمو انتعاشه في عام 2027.
- من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنحو 6% بسبب انخفاض إنتاج النفط هذا العام. ويعتمد هذا التقدير على افتراض أن إنتاج النفط سيتعافى ويعود إلى مستويات ما قبل الحرب في الربع الرابع 2026.
- في عام 2027، نتوقع أن يرتفع إنتاج النفط إلى متوسط 10,4 مليون برميل يومياً.
- يمثل الخطر الرئيسي الذي يهدد تلك التوقعات في حدوث تصعيد متواصل للهجمات بين الولايات المتحدة وإيران، مما يعيق إعادة فتح مضيق هرمز.
- في الربع الأول من عام 2026، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى 2,9%، على أساس سنوي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الاضطرابات الناجمة عن الصراع في شهر مارس. لكن، مستويات النشاط الاقتصادي تحسنت منذ ذلك الحين بفضل كيف الاقتصاد مع الوضع.
- بالنسبة لعام 2027، وبافتراض أن هدوء الصراع سيكون هو السائد بشكل عام، سيتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ليقرب من 5%، وذلك بفضل تأثيرات سنة الأساس، واستمرار مختلف القطاعات في تعزيز طاقتها الإنتاجية وتطويرها (شكل 1).
- نتوقع أن ينخفض عجز الميزانية إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، مقارنة بـ 5,8% في عام 2025، حيث ينتظر أن يتفوق تأثير ارتفاع أسعار النفط على تأثير انخفاض حجم إنتاجه، كما أن الإنفاق سيتباطأ في النصف الثاني من عام 2026.
- سترتفع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34% في عام 2026. ولا تزال الودائع الحكومية لدى البنك المركزي (ساما) كبيرة، حيث تبلغ حوالي 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- نتوقع أن يقترب الحساب الجاري من التوازن في عام 2026، بعد أن سجل عجزاً بنسبة 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.
- من المتوقع أن ترتفع الاحتياطيات الأجنبية، نتيجة لانخفاض أصول المحافظ الاستثمارية في الخارج، وزيادة المشتريات السعودية من الديون الخارجية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

توبي أيلس، كبير الاقتصاديين

tiles@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف، رئيس الأبحاث الاقتصادية

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف 966 11 279-1111

الفاكس 966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

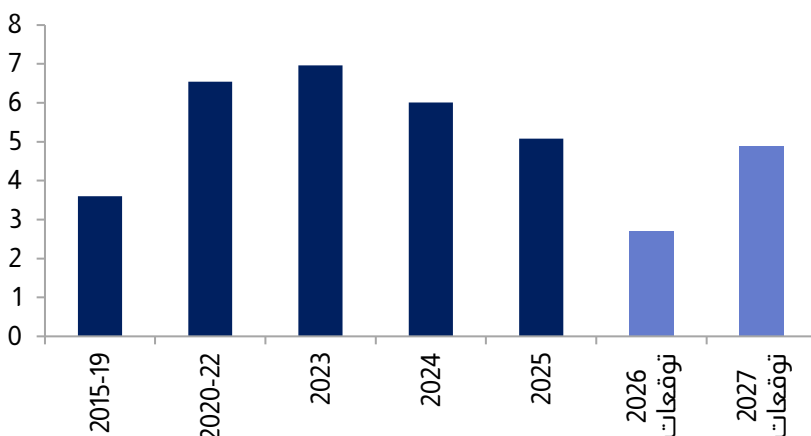
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 / 6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: <http://www.jadwa.com>

صدر هذا التقرير في 16 يوليو 2026، الساعة 15:30 بتوقيت الرياض

شكل 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (نسبة مئوية)





الأنشطة النفطية

نتوقع تراجع الناتج المحلي الاجمالي النفطي بنحو 6%، نظراً لانخفاض متوسط انتاج النفط هذا العام. انخفض انتاج النفط من 10,1 مليون برميل يومياً في يناير الى مستوى منخفض بلغ حوالي 6 مليون برميل يومياً في أوائل أبريل، قبل أن يرتفع إلى 7,1 مليون برميل يومياً في يونيو. وبلغ متوسط انتاج النفط في الفترة من يناير الى يونيو نحو 8 مليون برميل يومياً، وذلك وفقاً للتقارير المباشرة التي قدمتها المملكة إلى منظمة "أوبك".

لقد أتاحت مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران في منتصف يونيو، فرصة زيادة تدفق النفط عبر مضيق هرمز. ارتفع انتاج النفط وصادراته من المملكة في يونيو، مع استئناف عمليات التحميل في ميناء رأس تنورة. لكن، تجدد الهجمات بين الولايات المتحدة وإيران في يوليو، أدى إلى انخفاض أعداد السفن العابرة للمضيق مرة أخرى.

قد يتعافى إنتاج النفط السعودي بسرعة معقولة، في حال امتناع الولايات المتحدة وإيران عن المزيد من التصعيد، وبدء انتعاش حركة الشحن عبر مضيق هرمز مرة أخرى. ونحن نتمسك بافتراضنا الأساسي السابق، بأن يعود إنتاج النفط في المملكة إلى مستويات ما قبل الحرب، أي ما يزيد قليلاً عن 10 ملايين برميل يومياً، في الربع الرابع 2026. ولن تشكل حصص منظمة أوبك عائقاً في هذا الصدد، حيث وافقت أوبك مؤخراً على زيادة الإنتاج، وارتفعت حصة المملكة بمقتضى ذلك إلى 10,4 ملايين برميل يومياً.

يمكن أن يعود إجمالي صادرات المملكة من النفط إلى مستويات ما قبل الصراع، دون الحاجة إلى عودة تدفقات النفط عبر مضيق هرمز إلى طبيعتها بالكامل، حيث تمتلك المملكة خيار الحفاظ على استخدام خط الأنابيب "شرق-غرب" بمستويات أعلى مما كانت عليه قبل الصراع. كانت المملكة قبل الصراع تصدر حوالي 6,5 مليون برميل يومياً من النفط عبر مضيق هرمز، وأقل من 2 مليون برميل يومياً من ينبع عبر البحر الأحمر. وخلال شهري أبريل ومايو، ارتفع متوسط صادرات ينبع إلى 4 مليون برميل يومياً. وفي حال استمرار هذا الوضع، فلن تكون هناك حاجة بالضرورة إلى عودة الصادرات عبر مضيق هرمز إلى مستوياتها السابقة بالكامل.

في عام 2027، نتوقع زيادة انتاج النفط عن مستوياته في نهاية 2026، ليلعب متوسطه 10,4 مليون برميل يومياً. وتمثل هذه الزيادة نمواً بنسبة 16% عن المتوسط المتوقع في عام 2026 (شكل 2).

هناك مخاطر تكتنف هذه الافتراضات، نظراً لاحتمال تعثر المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران لفترة طويلة. لقد شهدت المنطقة بالفعل استئنافاً للأعمال العدائية، حيث شنت كل من الولايات المتحدة وإيران هجمات عسكرية، كما أعلنت الولايات المتحدة إعادة فرض الحصار البحري على إيران. وحتى في حال استئناف المسار الدبلوماسي، فإن الوضع الجيوسياسي سيظل مع ذلك يتسم بعدم اليقين، طالما أن الولايات المتحدة وإيران تتفاوضان حول قضايا خلافية، بما في ذلك إدارة مضيق هرمز، والبرنامج النووي الإيراني، ورفع العقوبات.

وإذا تعثرت عملية إعادة فتح مضيق هرمز، فلن يتمكن إنتاج المملكة من النفط من التعافي بالسرعة المأمولة. ومن شأن ذلك أن يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي النفطي، ولكنه سيكون مقترناً أيضاً بارتفاع في أسعار النفط، وهو ما سيدعم ميزانية الحكومة والموارد المالية الخارجية (يرجى الاطلاع على النص المظلل رقم 1).

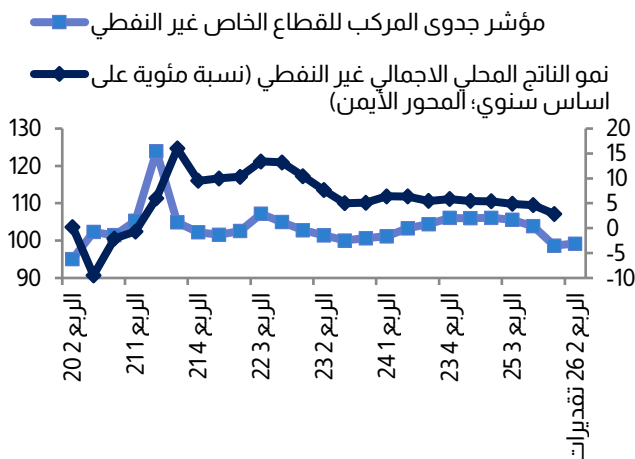
نتوقع تراجع الناتج المحلي الاجمالي النفطي بنحو 6%، نظراً لانخفاض متوسط انتاج النفط.

نتوقع عودة الانتاج إلى مستويات ما قبل الحرب، أي ما يزيد قليلاً عن 10 مليون برميل يومياً، في الربع الرابع.

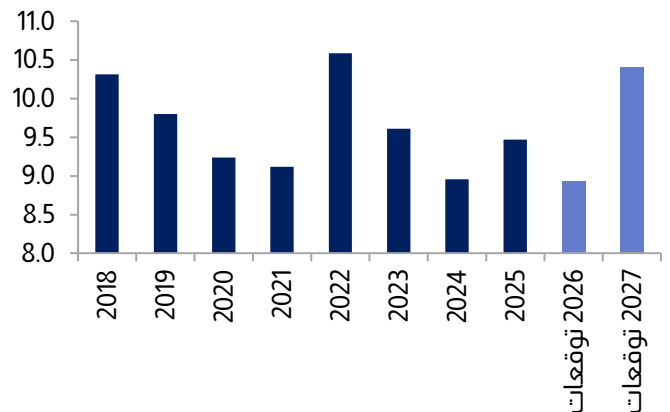
في عام 2027، نتوقع زيادة انتاج النفط عن مستوياته في نهاية 2026، ليلعب متوسطه 10,4 مليون برميل يومياً.

في حال تعثر عملية إعادة فتح مضيق هرمز، سيقبل انتاج النفط وترتفع الأسعار.

شكل 3: مؤشر جدوى المركب للأنشطة غير النفطية



شكل 2: إنتاج النفط الخام في المملكة (المتوسط السنوي؛ مليون برميل يومياً)





نص مظلّل 1: افتراضات أسعار النفط

كما ذكرنا آنفاً (أنظر الجزء المعنون "الأنشطة النفطية")، نفترض أن إنتاج النفط وصادراته في المملكة ستستعيد مستوياتها التي كانت عليها قبل الحرب في الربع الرابع 2026، حيث من المتوقع أن يصل إنتاج النفط 10,1 مليون برميل يومياً في أكتوبر، ثم يرتفع بشكل طفيف خلال الربع الرابع.

فيما يتعلق بأسعار النفط، نتوقع أن يكون متوسط سعر خام برنت في عام 2026 عند 84 دولاراً للبرميل. وستكون الأسعار الفعلية التي تحققها المملكة أعلى من سعر خام برنت، بمتوسط يبلغ حوالي 5 دولارات للبرميل، وذلك بسبب ضيق الأسواق الفعلية خلال شهري مارس وأبريل، وارتفاع أسعار البيع الرسمية خلال الفترة من مايو إلى يوليو. أما بالنسبة لشهر أغسطس، فقد خفضت شركة أرامكو أسعارها الرسمية للبيع، ونفترض أن هذه الأسعار ستتجه لتقارب من الأسعار المرجعية خلال الفترة المتبقية من العام.

كذلك ساهمت هوامش التكرير المرتفعة في دعم أرباح أرامكو. لقد بلغت الأرباح المعدلة لقطاع التكرير والتسويق (قبل احتساب الضرائب) 5 مليارات دولار في الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 1,4 مليار دولار في الربع الأول من عام 2025. وظلت هوامش التكرير مرتفعة طوال الربع الثاني ومنذ توقيع مذكرة التفاهم، وذلك في ظل استمرار شح المعروض في أسواق المنتجات.

تراجعت أسعار النفط الخام بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً منذ الإعلان عن توقيع مذكرة التفاهم، حيث عمد المتداولون إلى تصفية مراكز الشراء المربحة وزيادة مراكز البيع. وهبطت أسعار خام برنت لتقترب من مستوى 70 دولاراً للبرميل في أواخر يونيو، قبل أن ترتفع إلى ما بين 76 و85 دولاراً للبرميل مع تجديد الهجمات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران. وفي حال استئناف المفاوضات، ستخفض الأسعار مرة أخرى بشكل طفيف، لكن من المرجح أن تشهد الأسعار تقلبات وفقاً لتقلبات المسار الدبلوماسي وأي حوادث أمنية قد تطرأ.

من شأن انتعاش الطلب أن يساعد على دعم أسعار النفط في الأشهر المقبلة، بما في ذلك التعافي التدريجي في واردات الصين من النفط — التي انخفضت بمقدار الثلث خلال الفترة من فبراير إلى مايو عندما كانت الأسعار مرتفعة — وإعادة بناء المخزونات العالمية من النفط الخام والمنتجات المكررة. وفي الوقت نفسه، سيظل التعافي العام للإمدادات عرضة للتأثر بالحوادث الأمنية.

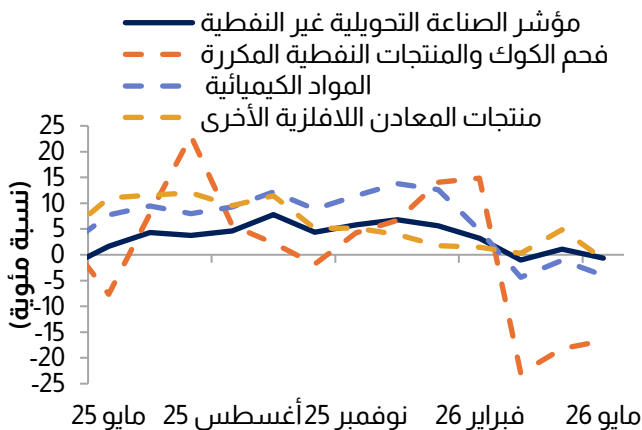
في حال انهيار الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، مما يحول دون انتعاش إنتاج النفط وصادراته، فسترتفع أسعار النفط العالمية مرة أخرى بشكل حاد، في ظل انخفاض مستويات المخزونات. وفي هذا السيناريو، ستظل توقعات الإيرادات بالنسبة للمملكة جيدة، شريطة استمرار الصادرات عبر البحر الأحمر.

نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 84 دولاراً للبرميل في عام 2026.

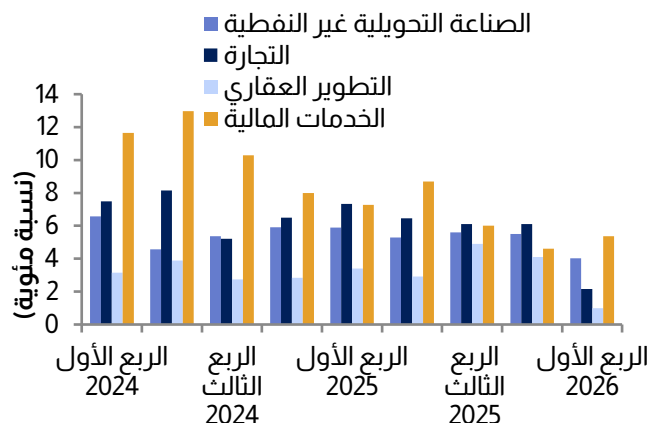
ستكون الأسعار الفعلية التي تحققها المملكة أعلى من سعر خام برنت، بمتوسط يبلغ حوالي 5 دولارات للبرميل.

في حال انهيار الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، سترتفع أسعار النفط العالمية مرة أخرى بشكل حاد، في ظل انخفاض مستويات المخزونات.

شكل 5: مؤشر الصناعة غير النفطية- الصناعة التحويلية (التغير على أساس سنوي)



شكل 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حسب القطاعات (التغير على أساس سنوي)





الأنشطة غير النفطية

تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء الخاصة بالربع الأول 2026، إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2,9%، على أساس سنوي، مقارنة بـ 4,8% في النصف الثاني من عام 2025، حيث أثر الصراع سلباً على بعض الأنشطة الاقتصادية منذ نهاية فبراير. في مارس، انخفض مؤشر مديري المشتريات غير النفطية بصورة حادة، حيث أفادت الشركات بتباطؤ الطلبات الجديدة وتراجع الصادرات، نتيجة للصراع وإغلاق مضيق هرمز. وفي أبريل ومايو ويونيو، شهد المؤشر تحسناً تدريجياً، حيث زادت الشركات من إنتاجها استجابة للانتعاش في حجم الأعمال الجديدة والنشاط المحلي.

وفقاً لمؤشر جدوى المركب للأنشطة غير النفطية، شهد الربع الثاني تحسناً طفيفاً في مستوى النشاط، مما يعكس إعادة توجيه مسارات التجارة وتحسن الأوضاع الجيوسياسية المرتبطة بوقف إطلاق النار والمفاوضات (شكل 3).

بدأت حركة الشحن عبر مضيق هرمز في التعافي عقب توقيع مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران في منتصف شهر يونيو. ومن الواضح أن هناك مخاطر كبيرة تهدد استمرارية الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، ولكن في حال استئناف العملية الدبلوماسية، فإن انتعاش نشاط الشحن سيساعد في تخفيف الاختناقات في سلاسل التوريد.

شهد الربع الأول من عام 2026، تباطؤاً في الأنشطة غير النفطية في بعض القطاعات، مما يعكس تداعيات الصراع الذي بدأ في أواخر فبراير. وعلى الرغم من التطورات الإقليمية، شهد الربع الأول مساهمات ملحوظة من قطاعي "الصناعات التحويلية غير النفطية" و"خدمات التمويل والتأمين" (شكل 4).

نما قطاع "الصناعات التحويلية غير النفطية"، ثاني أكبر القطاعات ويشكل 20% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بنسبة 4%، على أساس سنوي، في الربع الأول -ورغم أن هذه النسبة أبداً من نسبة النمو في النصف الثاني 2025، التي كانت عند 5,6%، لكنها لا تزال تمثل أداءً جيداً. لقد تأثر القطاع إلى حد ما بالاضطراب الذي أصاب سلاسل التوريد منذ نهاية فبراير، حيث تم خفض بعض إنتاج البتروكيماويات في الساحل الشرقي، إما بسبب مشاكل ترتبط بتوفير كافة مدخلات الإنتاج اللازمة، أو بسبب تعذر نقل بعض المنتجات بالشاحنات إلى الساحل الغربي، مما اضطر الشركات إلى إبطاء الإنتاج أو إيقافه نظراً لعدم القدرة على التصدير عبر مضيق هرمز.

نتيجة لذلك، انخفضت صادرات البتروكيماويات بنسبة 37%، على أساس سنوي، في مارس، وسجلت انخفاضاً أقل في أبريل، بنسبة 26%، وذلك بفضل تحويل حصة كبيرة من الصادرات بنجاح إلى موانئ الساحل الغربي. ومع ذلك، انتعش إجمالي الصادرات غير النفطية في أبريل بنسبة 4,5%، على أساس سنوي، و35%، على أساس شهري، ليعود بذلك إلى مستويات ما قبل الصراع التي سجلت في فبراير، حيث تم تغيير مسارات التجارة عبر عدة قنوات خلال فترة إغلاق مضيق هرمز.

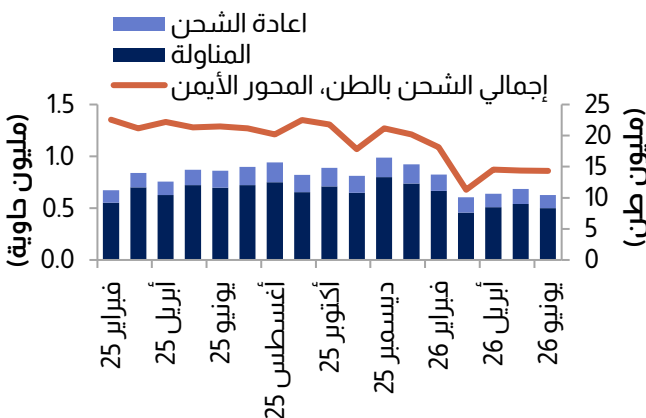
وبما أن قطاع البتروكيماويات يشكل نحو 30% من قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية، فإن أي تراجع في إنتاج البتروكيماويات سيؤثر سلباً على الأداء الكلي لتلك الصناعة. مع ذلك، يبدو أن إنتاج الصناعة التحويلية غير النفطية في الربع الأول قد تعزز بفضل تزايد جهود التوطين، مما دعم الإنتاج في فئات مثل المعادن الأساسية (كالصلب والذهب والفضة والبلاتين)، التي ارتفعت بنسبة 7% في

تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2,9%، على أساس سنوي، في الربع الأول 2026.

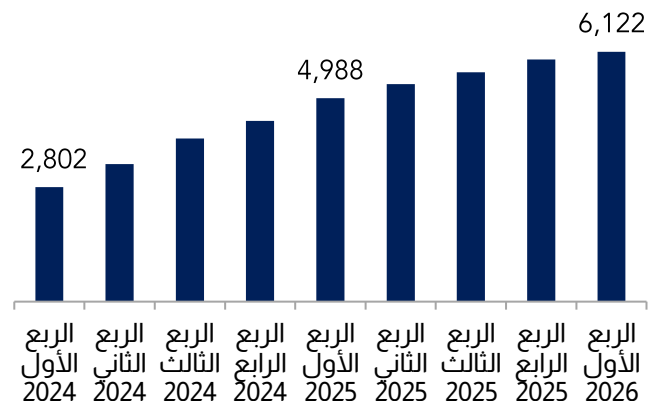
انتعاش نشاط الشحن في مضيق هرمز سيساعد على تخفيف الاختناقات في سلاسل التوريد.

تعزز إنتاج الصناعة غير النفطية في الربع الأول في الربع الأول بفضل تزايد جهود التوطين.

شكل 7: مستوى النشاط في الموانئ البحرية (الحاويات والبضائع)



شكل 6: منشآت الضيافة (الفنادق، والشقق المفروشة، وغيرها من المنشآت)





الربع الأول. خلال شهري أبريل ومايو، ارتفع مكون الصناعة التحويلية في مؤشر الانتاج الصناعي غير النفطي بدرجة طفيفة، بمتوسط 0,2%، على أساس سنوي، مقارنة بـ 2,6% في الربع الأول 2026. وتراجعت المنتجات الكيماوية بنسبة 2,6%، على أساس سنوي، في أبريل ومايو، مقارنة بنمو بنسبة 4,3% في الربع الأول 2026 (شكل 5).

وفي الوقت نفسه، يتواصل توسع القطاع بفضل الاستثمارات الكبيرة وخلق فرص العمل، حيث ارتفع عدد المصانع العاملة في المملكة خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل بمقدار 714 مصنعاً جديداً، بإجمالي استثمارات بلغت قرابة 20 مليار ريال، وأكثر من 8000 ترخيص عمل.

توسع قطاع "التمويل والتأمين والأعمال"، الذي يمثل نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بنسبة 5,4% في الربع الأول، في أعقاب نموه بنسبة 5,3% في النصف الثاني من عام 2025. ومن المرجح أن يكون هذا القطاع قد تلقى دفعة بفضل الأرباح المرتفعة التي سجلتها البنوك في الربع الأول، والتي نمت بنسبة 7,6%، على أساس سنوي، لتصل إلى 23,9 مليار ريال. إضافة إلى ذلك، سجلت شريحة "التأمين" أداءً ملحوظاً في الربع الأول، حيث ارتفع إجمالي الأرباح الصافية لشركات التأمين المدرجة في سوق الأسهم (عددها 26) بنسبة 35%، على أساس سنوي، ليصل إلى 943 مليون ريال في الربع الأول 2026. ويعود هذا النمو بصورة رئيسية إلى الارتفاع الكبير في عائدات الاستثمار، والزيادات في أقساط التأمين التي تم تطبيقها في سبتمبر 2025، والنمو في شريحتي التأمين الإلزامي على الصحة والمركبات.

تباطأ نمو قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق"، الذي يمثل 21% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إلى 2,2% في الربع الأول 2026، متراجعاً من 6,1% في النصف الثاني من عام 2025. وربما تكون قد تأثرت شركات تجارة الجملة سلباً بالاضطراب في سلاسل التوريد، حيث أفادت الشركات التي شملها مسح مؤشر مديري المشتريات عن تراجع كبير في الصادرات خلال مارس، وهو ما أثر على الأرجح على أنشطتها وهوامش أرباحها.

تأثر قطاع الضيافة بانخفاض حركة السفر الدولي بحلول نهاية الربع الأول، نتيجة للصراع. ومع ذلك، فإن الهيكل الحالي لقطاع السياحة في المملكة، الذي يعتمد على السياحة الداخلية أكثر من اعتماده على السياحة الدولية، قد خفف من حدة هذا التأثير. وفقاً لوزارة السياحة، انخفض إجمالي الإنفاق السياحي في الربع الأول من عام 2026، بنسبة 2%، على أساس سنوي، بسبب تراجع السياحة الوافدة. وفي الوقت نفسه، حققت السياحة الداخلية، التي تمثل 75% من أعداد الزوار، أداءً قوياً. علاوة على ذلك، ارتفع عدد منشآت الضيافة في الربع الأول بنسبة 22,7%، على أساس سنوي (شكل 6).

نما الإنفاق الاستهلاكي (عمليات نقاط البيع، والتجارة الإلكترونية، والسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي) بمتوسط 9%، بالقيمة الاسمية، خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو، مقارنة بـ 9,5% خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وقد تعزز إجمالي الاستهلاك بفضل تحسن أوضاع سوق العمل، حيث ارتفع معدل توظيف السعوديين في القطاع الخاص بنسبة 2,2% في الربع الأول من عام 2026، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتحسن معدل البطالة بين السعوديين إلى 6,4% في الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 7,2% المسجلة في نهاية عام 2025. علاوة على ذلك، ارتفع متوسط قيمة الأجور للسعوديين بنسبة 1,6%، على أساس سنوي، في الربع الأول، مما وفر مزيداً من الدعم للاستهلاك المحلي. ومنذ بدء الصراع، أظهرت البيانات الأسبوعية لعمليات نقاط البيع أداءً قوياً، دون حدوث تغييرات جوهرية في أنماط الاستهلاك.

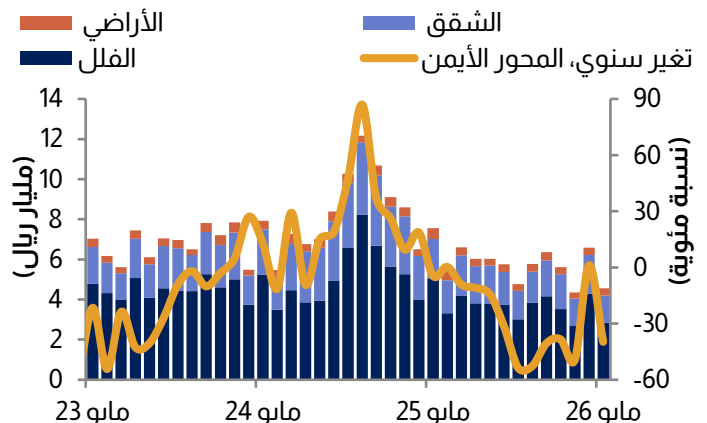
يتواصل قطاع الصناعة غير النفطية
توسعه، من حيث الاستثمارات
وخلق فرص العمل.

سجلات البنوك وشركات التأمين
أرباحاً مرتفعة في الربع الأول.

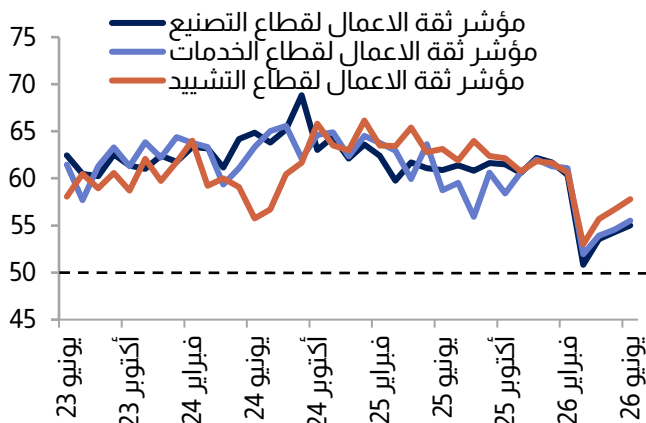
ربما تكون شركات تجارة الجملة قد
تأثرت سلباً بالاضطراب في
سلاسل التوريد.

بقي الإنفاق الاستهلاكي قوياً.

شكل 8: قروض الرهن العقاري السكنية الجديدة



شكل 9: انتعاش مؤشر الهيئة العامة للإحصاء لثقة أعمال البناء في الأشهر الأخيرة





كان قطاع "النقل والتخزين والاتصالات"، الذي يمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أكثر القطاعات تأثراً بصورة مباشرة بالصراع منذ نهاية فبراير. تباطأ النمو في هذا القطاع إلى 1% في الربع الأول 2026، متراجعاً من 2,8% في النصف الثاني من عام 2025، نتيجة للاضطرابات التي طالت حركة الطيران وعمليات مناولة البضائع في الموانئ البحرية (شكل 7).

نظراً لأن حصة كبيرة من واردات السلع الاستهلاكية والآلات المنقولة في حاويات تصل عبر مضيق هرمز إلى ميناء الدمام، أعلنت الهيئة العامة للموانئ السعودية (موانئ) عن انخفاض بنسبة 40% في إجمالي حمولة البضائع في الموانئ البحرية في مارس، مقارنة بمتوسط المستويات المسجلة في شهري يناير وفبراير. شهد الربع الثاني تعافياً تدريجياً، مع تحويل مسارات الشحن إلى الساحل الغربي. وعلى الرغم من أن حجم الشحنات بقي منخفضاً بشكل ملحوظ، بنسبة 33%، على أساس سنوي، في الربع الثاني، إلا أن هذا المعدل يمثل تحسناً مقارنة بالانخفاض الذي سجل في مارس والبالغ 47%، ومن المرجح أن يشهد مزيداً من التحسن في الربع الثالث.

وفي الوقت نفسه، خلال إغلاق مضيق هرمز، بادرت المملكة بتفعيل عدة مسارات لوجستية لنقل البضائع، وإعادة توجيه الواردات عبر الموانئ البحرية والخطوط الحديدية السعودية (سار) والشاحنات، مما ساهم في دعم مستويات النشاط في هذا القطاع. وتهدف المسارات الجديدة أيضاً إلى المساعدة في ربط الخدمات اللوجستية بالدول المجاورة.

بالنظر إلى المستقبل، وحتى مع إعادة فتح مضيق هرمز تدريجياً، فمن المرجح أن يظل استخدام الساحل الغربي أعلى من مستويات ما قبل الصراع، كما سيتم تطوير قدرات ووسائل ربط إضافية. ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع المزيد من الاستثمارات ومبادرات إعادة توجيه المسارات — بما في ذلك السكك الحديدية، وخطوط الأنابيب، والطرق، ومرافق التخزين — لتعزيز مرونة سلاسل التوريد. وفقاً لمنصة "ميد"، تشمل مناقصات الخطوط الحديدية السعودية مشروع "الجسر البري السعودي"، الذي سيربط سواحل البحر الأحمر بسواحل الخليج العربي عبر خط جديد يبلغ طوله 950 كيلومتراً، إلى جانب خطوط إضافية، وعمليات تحديث للخطوط القائمة، بالإضافة إلى خط السكك الحديدية "الشمال-الجنوب"، الذي يهدف في المقام الأول إلى دعم البنية التحتية لنقل المعادن في المملكة.

تباطأ نمو قطاع "التطوير العقاري"، الذي يشكل 9% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إلى 1% في الربع الأول 2026، من 4,5% سجلها في النصف الثاني من عام 2025. ومن المرجح أن يعكس تباطؤ النشاط الديناميكيات السائدة في سوق العقارات، في أعقاب السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في قطاع الإسكان، والتي تم الاعلان عنها العام الماضي، حيث لم يصل السوق بعد إلى توازن جديد. بالإضافة إلى ذلك، ظلت أسعار الفائدة مرتفعة، مما أثر سلباً على الطلب على القروض العقارية، حيث واصلت القروض العقارية الجديدة الانخفاض خلال الربع الأول 2026. ومن المرجح أن تظل وتيرتها منخفضة خلال العام، في ظل التوقعات ببقاء أسعار الفائدة دون تغيير (شكل 8). تراجعت قيمة الصفقات العقارية بنسبة 52% في الفترة من بداية العام وحتى مايو، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

لقد انعكس تباطؤ نشاط قطاع الإسكان كذلك على قطاع "التشييد"، الذي يمثل 14% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما أدى إلى تباطئه إلى 2,3% في الربع الأول 2026، من 3,1% سجلها في النصف الثاني من عام 2025. يتأثر هذا القطاع بتباطؤ النشاط العقاري، وتراجع ديناميكيات الإنفاق

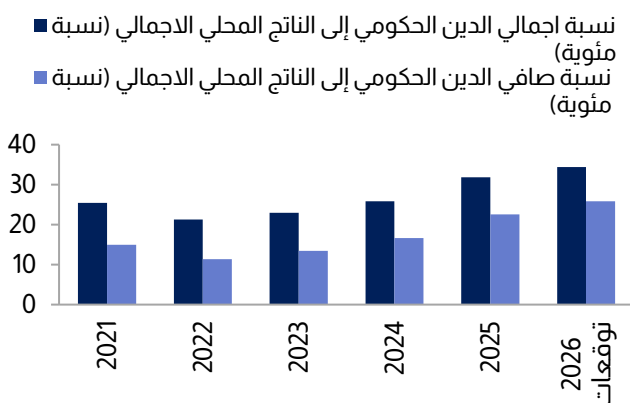
كان قطاع النقل أكثر القطاعات تأثراً بصورة مباشرة بالصراع.

خلال فترة الصراع، بادرت المملكة بتفعيل عدة مسارات لوجستية لنقل البضائع، وإعادة توجيه الواردات.

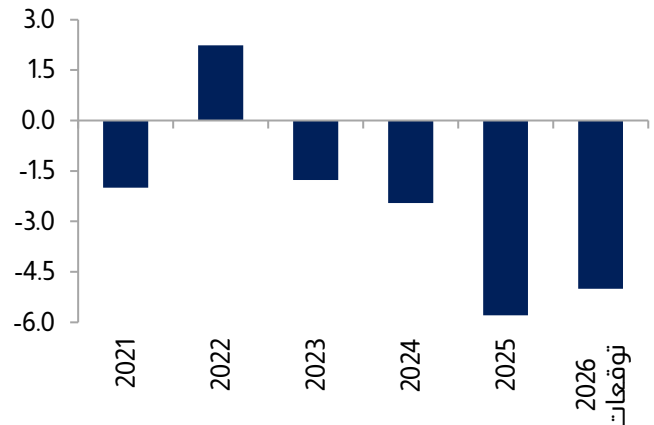
تباطأ الطلب على قروض الرهن العقاري، ويتوقع أن يظل منخفضاً خلال العام.

تأثر قطاع التشييد بتباطؤ النشاط العقاري.

شكل 11: الدين الحكومي: الاجمالي والصافي
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)



شكل 10: عجز الميزانية العامة
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)





على مشاريع القطاع العام. كما تأثر القطاع باضطرابات سلاسل التوريد خلال إغلاق مضيق هرمز، حيث أفاد بعض موردي مواد البناء المحليين بقصر المدة الزمنية اللازمة للتوريد خلال شهر يونيو، على الرغم من بعض التحديات اللوجستية المرتبطة بتغيير مسارات الشحن.

وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة منح العقود في عام 2025 وحتى عام 2026، إلا أنه تم الإعلان عن بعض العقود والمناقصات المهمة في المملكة حتى شهر يونيو. ووفقاً لبيانات منصة "ميد"، بلغ إجمالي قيمة العقود الجديدة الممنوحة 35,1 مليار دولار في الفترة من يناير إلى منتصف يونيو، وقد تجاوزت قيمة العقود الممنوحة في الربع الثاني من عام 2026 تلك الممنوحة في الربع الأول من العام نفسه، كما تجاوزت قيمتها الأرقام المسجلة في الفترة المماثلة من العام الماضي.

تركزت العقود الممنوحة في النصف الأول من عام 2026 بصورة رئيسية في قطاعات التشييد، والنقل، والغاز والمياه، بما في ذلك مشاريع مرتبطة بالدرعية، والقدية، ورؤي المدينة، والمسار الرياضي في الرياض، بالإضافة إلى عدد من مشاريع النقل والإسكان. ومن شأن هذه المجموعة من المشاريع أن تؤدي إلى تعزيز أداء القطاع في النصف الثاني من عام 2026 (شكل 9).

بالنظر إلى المستقبل، فإن المشاريع ذات الأولوية، مثل معرض إكسبو 2030، وكأس العالم لكرة القدم، ومشروع "الدرعية"، إلى جانب مشاريع البنية التحتية الرئيسية في مجالات النقل، والطاقة والمياه، ومشاريع الإسكان، ستستمر في دعم قطاع التشييد خلال السنوات المقبلة. علاوة على ذلك، من المرجح أن يكتسب قطاع التطوير العقاري مزيداً من الزخم في عام 2027، مع بدء الإصلاحات التنظيمية التي تم إقرارها العام الماضي في تحفيز المزيد من مشاريع الإسكان. وكل ذلك يشير إلى وجود حجم كبير من الأعمال المرتقبة في قطاع التشييد.

الموقف المالي: الصراع يرفع الإيرادات والإنفاق على حدّ سواء

نتوقع أن يضيق عجز الميزانية العامة في عام 2026، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 5%، متراجعاً من 5,8% في عام 2025 (شكل 10). بالنسبة لعام 2026 ككل، سيكون كل من الانفاق والإيرادات أعلى مما كان متوقعاً قبل الصراع. ولا تزال توقعاتنا متوافقة إلى حد كبير مع أحدث تقرير لنا عن الميزانية [\(الرابط\)](#).

سترتفع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32% في عام 2025 إلى 34% في عام 2026. وفي الوقت نفسه، ستبقى الودائع الحكومية لدى (ساما) كبيرة، ما يعادل نحو 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 11).

في الربع الأول 2026، توسع عجز الميزانية العامة إلى 126 مليار ريال، نتيجة لنمو الانفاق بنسبة 20%، على أساس سنوي، مع تراجع الإيرادات بدرجة طفيفة. وقد ساهم الصراع في جعل الانفاق يأتي أعلى من المستوى المعتاد في الربع الأول، حيث زاد الانفاق على السلع والخدمات، والانفاق الرأسمالي، والإعانات. مع ذلك، نتوقع أن يتباطأ انفاق الميزانية في النصف الثاني من عام 2026، وسيبلغ إجماليه ما يقل قليلاً عن 1,47 تريليون ريال للعام ككل، بزيادة 5,9% عن مستواه عام 2025.

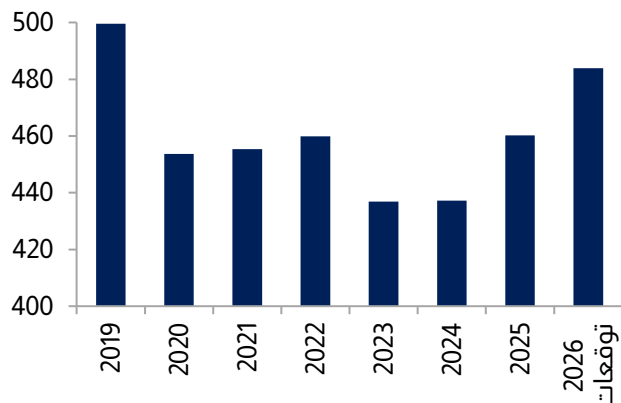
لم تعكس إيرادات النفط المدرجة في الميزانية للربع الأول الارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي شهدته الفترة منذ نهاية فبراير. وستكون إيرادات النفط المدرجة في الميزانية للربع الثاني من عام 2026 أعلى بشكل ملحوظ، وذلك نظراً للتأثير المتأخر للارتفاع الحاد في أسعار النفط. سيكون ارتفاع

سيستفيد قطاع التشييد من زيادة منح المشاريع في الربع الثاني.

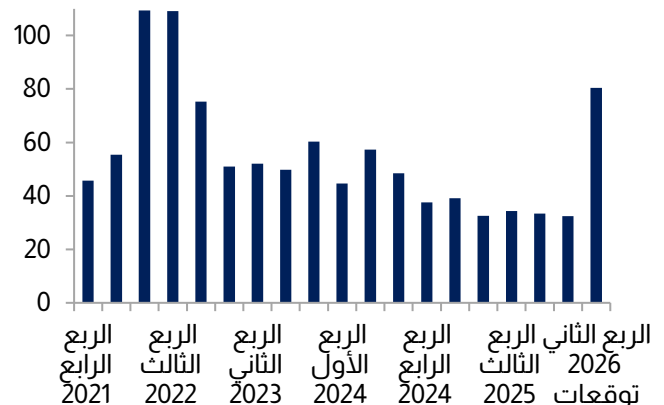
نتوقع أن ينخفض عجز الميزانية العامة في عام 2026، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 5%، متراجعاً من 5,8% في عام 2025.

سترتفع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32% في عام 2025 إلى 34% في عام 2026.

شكل 13: الاحتياجات الأجنبية (مليار دولار)



شكل 12: مدفوعات الربع سترتفع في الربع الثاني (مليار ريال)





مدفوعات الربع كبيراً بشكل خاص، لأن معدل الربع يخضع لنظام تدريجي يرتبط بسعر النفط: حيث يُطبق معدل 15% لاسعار النفط حتى 70 دولاراً للبرميل، و45% للأسعار بين 70 و100 دولار للبرميل، و80% للأسعار فوق 100 دولار للبرميل (شكل 12).

بشكل عام، سيفوق تأثير الزيادة في أسعار النفط تأثير انخفاض الإنتاج والصادرات النفطية. ونتوقع أن ترتفع إيرادات النفط في الميزانية إلى حوالي 700 مليار ريال، مقارنة بما يقارب 610 مليار ريال في عام 2025.

جاءت الإيرادات غير النفطية مرتفعة بنسبة 2%، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2026، ونفترض بشكل متحفظ أن نموها سيكون بدرجة طفيفة هذا العام، لتصل إلى 510 مليار ريال، على ضوء تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي. وبناءً على ذلك، نتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات الميزانية 1,21 تريليون ريال، بزيادة قدرها 9% عن عام 2025.

الحساب الخارجي: زيادة الاحتياطيات الأجنبية في النصف الأول من العام

نتوقع أن يقترب الحساب الجاري من التوازن في عام 2026، بعد أن سجل عجزاً بنسبة 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. وسيشهد العام الحالي فائزاً تجارياً أكبر، في حين سيستمر تسجيل معدلات عجز مماثلة في قطاعي الخدمات والتحويلات المالية.

في الربع الأول من عام 2026، سجل الحساب الجاري أول فائز له (4,4 مليار دولار) منذ النصف الأول 2024، وذلك بفضل ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات. ولا سيما بعد أن قفزت أسعار صادرات النفط وانخفضت الواردات بشكل حاد في مارس عقب إغلاق مضيق هرمز.

سجلت أرصدة السفر أداءً قوياً في الربع الأول، حيث فاقت خصومات السفر بنحو 6 مليار دولار. بزيادة 2 مليار دولار عن مستواها في الربع الرابع 2025. لكن، التحويلات المالية الخارجة واصلت ارتفاعها كذلك، حيث زادت بما يقارب 2 مليار دولار مقارنة بالربع الرابع 2025، مسجلة مستوى قياسياً جديداً بلغ 17,3 مليار دولار.

من المرجح أن تظهر بيانات الربع الثاني من عام 2026 لدى صدورهما، أن الحساب الجاري يقترب من التوازن. يبدو أن مارس كان يمثل ذروة إيرادات الصادرات النفطية وأدنى مستوى للواردات. كان إجمالي إيرادات النفط في أبريل أقل من إجماليها في مارس، وذلك بسبب هبوط إيرادات صادرات النفط نتيجة لانخفاض حجم الصادرات. ومما يجدر ذكره، أن الصادرات غير النفطية عاودت الارتفاع إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل الحرب، مع تسجيل عمليات إعادة التصدير أداءً قوياً. في الوقت نفسه، انتعشت الواردات أيضاً، مقتربة من مستويات ما قبل الحرب. بالنسبة للنصف الثاني من عام 2026، نتوقع حدوث عجز طفيف، مع انخفاض أسعار النفط.

في الربع الأول من عام 2026، نما رصيد البنك المركزي (ساما) من الاحتياطيات الأجنبية إلى 497 مليار دولار، مرتفعاً من 460 مليار دولار في نهاية عام 2025. ويُعد هذا أعلى مستوى للاحتياطيات منذ بداية جائحة كوفيد في أوائل عام 2020. وبقيت الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مرتفعة، حيث بلغت 495 مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو.

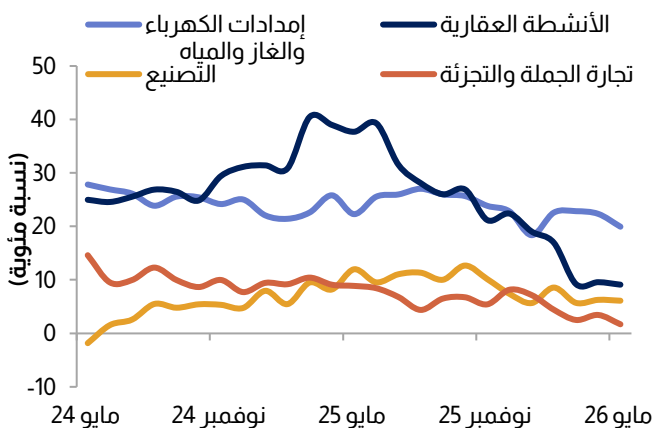
وكانت العوامل الرئيسية وراء ارتفاع الاحتياطيات هي الحساب المالي لميزان المدفوعات:

بصورة اجمالية، سيفوق تأثير الزيادة في أسعار النفط تأثير انخفاض الإنتاج والصادرات النفطية.

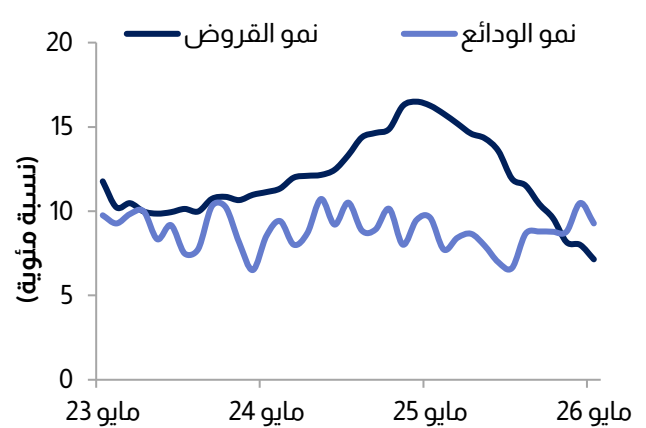
نتوقع أن يقترب الحساب الجاري من التوازن في عام 2026، في أعقاب تسجيله عجزاً بنسبة 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025.

في الربع الأول من عام 2026، نما رصيد (ساما) من الاحتياطيات الأجنبية إلى 497 مليار دولار، مرتفعاً من 460 مليار دولار في نهاية عام 2025.

شكل 15: نمو الائتمان المقدم لأكبر الفئات في القطاع الخاص (التغير على أساس سنوي)



شكل 14: نمو الائتمان المصرفي والودائع (التغير على أساس سنوي)





- انخفاض في أصول المحفظة المستثمرة في الخارج (بمقدار 23 مليار دولار) — مما يؤدي إلى تدفق أموال إلى الداخل.
- تدفق استثمارات المحافظ الأجنبية (30 مليار دولار)، والتي جاء معظمها من خلال شراء السعودية سندات دين أجنبية (27 مليار دولار) صادرة عن الحكومة، وصندوق الاستثمارات العامة، وشركة أرامكو، والبنوك، وشركات أخرى؛ كما سُجل صافي شراء أجنبي للأسهم السعودية (بقيمة 3 مليارات دولار).

في غضون ذلك، بلغت التدفقات الداخلة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 6,2 مليار دولار، وهي تقارب متوسط التدفقات خلال الفترة من الربع الأول إلى الربع الثالث 2025، والذي بلغ 6,6 مليار دولار. وقفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الرابع 2025 إلى 12,9 مليار دولار، وهو ما قد يعكس جزئياً إبرام صفقة خط أنابيب "الجافورة" بين أرامكو وائتلاف مستثمرين دوليين بقيادة "جلوبال انفرستركش بارتنرز".

في النصف الثاني من عام 2026، نتوقع تباطؤ الاحتياطيات، ولكنها ستظل عند مستويات مرتفعة، وستبلغ في نهاية العام نحو 480 مليار دولار (شكل 13). كذلك، تعتبر الاحتياطيات مرتفعة من حيث تغطية الواردات، حيث تعادل تكلفة الواردات من السلع والخدمات لمدة 16 شهراً.

أسعار الفائدة، السيولة، والائتمان

تحسنت أوضاع السيولة في القطاع المصرفي هذا العام، نظراً لتباطؤ وتيرة نمو الائتمان إلى ما دون وتيرة نمو الودائع في الفترة من مارس إلى مايو (شكل 14). ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 8,7% في الفترة من بداية العام وحتى مايو، مقابل تباطؤ نمو الائتمان إلى القطاع الخاص إلى 8% خلال نفس الفترة، منخفضاً من 13,3% لعام 2025 ككل. في الوقت نفسه، نمت الودائع الإجمالية بنسبة 9,2% في الفترة من بداية العام وحتى مايو، وبلغت نسبة القروض إلى الودائع 109% في مايو، متراجعة من 113% في ديسمبر 2025.

أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستويات مرتفعة نسبياً منذ بداية العام، وحذا البنك المركزي السعودي (ساما) حذوه. ونحن نفترض عدم حدوث أي ارتفاع في أسعار الفائدة خلال الفترة المتبقية من عام 2026، على الرغم من أن المخاطر تميل نحو الارتفاع، نظراً لأن معدل التضخم في الولايات المتحدة لا يزال أعلى بكثير من المستوى المستهدف، كما أن بيانات سوق العمل جاءت قوية في معظمها. ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال الأشهر الأخيرة، متأثراً بارتفاع أسعار الطاقة بسبب الصراع بين الولايات المتحدة وإيران وإغلاق مضيق هرمز. وتوقع الأسواق رفع سعر الفائدة الأساسي مرة واحدة قبل نهاية عام 2026. مع ذلك، فإن انخفاض معدل التضخم الأساسي في يونيو وتقرير الوظائف الأضعف في يونيو كذلك، قد يمنحان رئيس الاحتياطي الفيدرالي الجديد بعض المتسع لينظر ويرى كيف ستتطور الأسعار وسوق العمل.

أدى ارتفاع أسعار الفائدة في المملكة إلى الحفاظ على الجاذبية النسبية للودائع لأجل والودائع الادخارية، التي شهدت نمواً مرتفعاً على مدى السنوات الثلاث الماضية. وبناءً على ذلك، من المرجح أن يتباطأ نمو الودائع تحت الطلب بشكل أكبر. ففي الفترة من بداية العام وحتى مايو، ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 0,4% فقط، في حين ارتفعت الودائع لأجل والودائع الادخارية بنسبة 20%.

فيما يتعلق بالائتمان المصرفي، شملت القطاعات التي شهدت تباطؤ ملحوظاً في معدلات نمو الائتمان المقدم لها خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو: التطوير العقاري، والتمويل، والتعليم (شكل 15). ومن المرجح أن يعكس تباطؤ النشاط العقاري ديناميكيات سوق العقارات، في أعقاب السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في قطاع الإسكان، والتي أعلنت العام الماضي، حيث لم يصل السوق بعد إلى توازن جديد.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت قروض الرهن العقاري السكنية الجديدة بنسبة 33% في الفترة من بداية العام وحتى مايو، مما أثر على القروض الشخصية. وظلت أسعار الفائدة مرتفعة، مما أثر سلباً على الطلب على قروض الرهن العقاري وبالتالي النشاط العقاري. ومن المتوقع أن تبقى قروض الرهن العقاري الجديدة منخفضة خلال العام، في ظل توقعات ببقاء أسعار الفائدة دون تغيير.

التضخم

بقي التضخم في أسعار المستهلكين عند مستوى 1,8% في يونيو 2026، مما جعل التضخم الكلي ضمن أدنى المستويات عالمياً. وبقي التضخم منخفضاً خلال فترة الصراع، مستفيداً بالدرجة الأولى من الأسعار المقننة للوقود، وتباطؤ مسار تضخم الإيجارات. ولا يزال تضخم الإيجارات، رغم تباطئه، هو المحرك الرئيسي للتضخم الكلي، إلى جانب "المجوهرات"، وهي مكون فرعي في فئة "الرعاية

بلغت التدفقات الداخلة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر 6,2 مليار دولار، وهي تقارب متوسط التدفقات خلال الفترة من الربع الأول إلى الربع الثالث 2025، والذي بلغ 6,6 مليار دولار.

تحسنت أوضاع السيولة في القطاع المصرفي هذا العام.

نفترض عدم حدوث أي ارتفاع في أسعار الفائدة خلال الفترة المتبقية من عام 2026.

شملت القطاعات التي شهدت تباطؤ في معدلات نمو الائتمان المقدم لها خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو: التطوير العقاري، والتمويل، والتعليم.



الشخصية، والحماية الاجتماعية، والسلع والخدمات المتنوعة“. في غضون ذلك، ارتفع التضخم في فئة “الأغذية والمشروبات” من مستوى منخفض، ليصل إلى 1,4% في يونيو، مقارنة بـ 0,7% في مايو، وبمتوسط عند 0,2% في الربع الأول من عام 2026.

خلال فترة إغلاق مضيق هرمز، أشارت العديد من الشركات المحلية التي شملها مسح مؤشر مديري المشتريات غير النفطية، إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والتأخير في الامدادات، مما زاد من ضغوط التكاليف. لقد شهدت العديد من الاقتصادات الرئيسية بالفعل معدلات تضخم مرتفعة.

تشير بيانات منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو)، إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بمتوسط 2,3%، على أساس سنوي، في الربع الثاني، مقارنة بـ -0,1% في الربع الأول، وجاءت الضغوط الرئيسية من الحبوب والزيوت، كما أوضحنا في أحدث تقرير لنا: [تقرير التضخم](#).

على الصعيد المحلي، يرحب أن تتعرض أسعار الغذاء لبعض الضغوط التصاعدية، تماشيًا مع الاتجاه العالمي. لكن، هذه الضغوط يتوقع أن يتم تخفيفها، بفضل زيادة حصة الأغذية المنتجة محلياً - وذلك في إطار الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي والحد من التعرض للاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية. كذلك، يتم احتواء التضخم المحلي من خلال إبطاء وتيرة تضخم الإيجارات، الذي يمثل وزناً كبيراً في فئة “السكن والمرافق”، وذلك بفضل سياسات استقرار سوق العقارات التي تم الإعلان عنها العام الماضي والتي تهدف إلى خلق التوازن في السوق وزيادة المعروض.

تتجاوز أسعار الجملة أسعار المستهلكين بفارق كبير، حيث ارتفع مؤشر أسعار الجملة بنسبة 4,8%، على أساس سنوي، في يونيو، مسجلاً أعلى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات — وهو ما يتجاوز بكثير معدل التضخم الكلي (مؤشر أسعار المستهلكين) البالغ 1,8%. ونتوقع أن تقوم الشركات بتحمل بعض هذه التكاليف الإضافية، من أجل الحفاظ على حصتها في السوق. ومع ذلك، من المرجح أن يتم تحميل المستهلكين جزء من هذه التكاليف في النصف الثاني من العام، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم الكلي.

واضعين في الحسبان، ارتفاع تكاليف النقل والتجارة خلال فترة إغلاق مضيق هرمز، نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم لعام 2026 ككل نحو 2,1%، قبل أن يتراجع إلى 1,8% في عام 2027.

في أعقاب الاتفاق الأمريكي- الإيراني المبرم في منتصف يونيو، أصبحت المخاطر على التضخم أكثر توازناً؛ فمن شأن التهدئة المستدامة للتوتر أن تخفف من ضغوط التكلفة بوتيرة أسرع مما كنا نتوقع، في حين أن انهيار الاتفاق سيؤدي إلى ارتفاع تلك الضغوط مجدداً.

بقي التضخم منخفضاً خلال فترة الصراع، مستفيداً من الأسعار المقننة للوقود، وتباطؤ مسار تضخم الإيجارات.

ارتفعت أسعار الغذاء العالمية في الربع الثاني، متأثرة بارتفاع تكاليف التأمين والنقل.

تم تخفيف الضغط على أسعار الأغذية المحلية، من خلال تعزيز جهود الاكتفاء الذاتي.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومن مصادر إحصائية محلية وعالمية، ما لم تتم الإشارة خلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخداماتها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.



البيانات الأساسية

2027 توقعات	2026 تقديرات	2025	2024	2023	2022	2021	2020
الناتج الإجمالي الاسمي							
5,360	5,169	4,776	4,703	4,570	4,647	3,685	2,880
1,429	1,379	1,274	1,254	1,219	1,239	983	768
3.7	8.2	1.5	2.9	-1.7	26.1	28.0	-13.6
الناتج الإجمالي الفعلي							
(التغير كنسبة مئوية)							
16.4	-5.7	5.7	-4.4	-9.0	15.0	1.2	-6.9
4.9	2.7	5.1	6.0	7.0	12.4	10.2	-3.0
1.1	1.5	0.9	3.3	1.1	4.6	1.1	-0.6
7.2	0.4	4.6	2.7	0.5	12.0	6.5	-3.8
المؤشرات النفطية (متوسط)							
73	84	68	80	84	104	71	42
10.4	8.9	9.5	9.0	9.6	10.6	9.1	9.2
مؤشرات الميزانية العامة							
(مليار ريال سعودي)							
1,194	1,212	1,112	1,259	1,212	1,268	965	782
1,423	1,470	1,388	1,375	1,293	1,164	1,039	1,076
-229	-259	-277	-116	-81	104	-73	-294
-4.3	-5.0	-5.8	-2.5	-1.8	2.2	-2.0	-10.2
2,006	1,778	1,519	1,216	1,050	990	938	854
37.4	34.4	31.8	25.9	23.0	21.3	25.5	29.6
المؤشرات النقدية							
(متوسط معدل التغير السنوي)							
1.8	2.1	2.0	1.5	2.5	2.5	3.2	3.1
4.25	4.25	4.25	5.00	6.00	5.00	1.00	1.00
مؤشرات التجارة الخارجية							
(مليار دولار)							
237	249	214	223	247	327	202	119
347	350	308	304	319	410	275	172
251	235	221	206	183	169	135	123
97	115	87	98	136	241	140	48
-22	-5	-33	-16	35	150	41	-26
-1.6	-0.3	-2.6	-1.3	2.1	12.1	4.1	-3.3
470	484	460	437	437	460	455	454
المؤشرات الاجتماعية والسكانية							
37.8	37.1	36.3	35.3	33.7	32.2	30.8	31.6
6.9	7.2	7.2	7.0	7.8	8.2	11.5	12.6
37,850	37,170	35,122	35,528	36,157	38,510	31,921	24,339

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، وزارة المالية، توقعات شركة جدوى للاستثمار للأعوام 2026 و 2027.